العرب
الخميس 2020/02/06
السنة 42 العدد 11609

لكي تحمي ثورة أكتوبر العراقية نفسها

د. ماجد السامرائي
كاتب عراقي

ليس من المبالغة وصف الانتفاضة العراقية بعد الأول من أكتوبر الماضي بالثورة، ذلك أنها تحمل المواصفات التي تضعها في هذا الموقع الإنساني الأصيل لأن شبابها يناضلون ضد الاستبداد والتسلط والعمالة للأجنبي ونهب المال العام، لكي يزيلوا ما علق خلال السنوات الأخيرة من شكوك بقدرات شعب العراق على مواجهة مافيات القتل والفساد. حيث سبق وأن استخدمت وسائل البطش ضد المعارضين لسياسات الأحزاب الحاكمة بعد أن ألصقت بهم مختلف صنوف التشويه إلى درجة وضعهم في المعتقلات تحت "المادة أربعة إرهاب".

المفاجأة حصلت عام 2019 حين ثار الشباب من داخل الوسط الشيعي، وانفضح غباء تلك الأحزاب في توهمها باستمرار فاعلية نظرية تمثيل الطائفة الشيعية أو احتمائها بتاريخها في معارضة النظام السابق، والذي تراجعت مفاعيله لصالح العمالة لحكام طهران إلى درجة انتظام غالبيتهم كجنود مقاتلين في صفوف الحرس الثوري الإيراني ضد الجيش العراقي، فيما كانت نخبهم تتجول في دمشق وبيروت وتتسكع على أبواب مخابرات النظام السوري الذي تفضل عليها بحماية أنشطتها، وبقيت وفية له بعد عام رغم أنها أعلنت عن تورطه بإرسال مجاميع متطرفة قامت بسلسلة التفجيرات ببغداد وبينها بناية وزارة الخارجية.

المرحلة الحالية ليست سهلة وقد تؤدي العفوية وعدم التنظيم إلى إنهاء الثورة. وأهم ما على الثوار فعله هو تشكيل قيادة موحدة تلتزم ببرنامج سياسي مرحلي للثورة

تفاعلت وتصاعدت الثورة لدى الشباب العراقيين داخل الوسط الشيعي بعد انتهاء موسم الثقة لتخلي الطرف الحاكم وتعميمه البؤس والحرمان على جميع أبناء العراق العربي في الوسط والجنوب بعد تمتع كردستان بخصوصيتها وميزانيتها المستقلة. وكان من الطبيعي قيام هذه الثورة ضد الحكام الفاسدين في بلد يمتلك ثاني أكبر احتياطي نفطي بالعالم بعد المملكة العربية السعودية.

كانت الطبقة السياسية تتوهم أنها ستنهي هذه الانتفاضة بذات الوسائل القمعية التي أخمدت بها الحركات الاحتجاجية منذ عام 2012 ضد أبناء المحافظات العربية السنية في الأنبار، عندما وظفت بخبث حالات اختراق بعض المتطرفين السنة ودفعوا باتجاه سرقتها، ثم الانقضاض عليها من قبل رئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي تحت عنوان القضاء على الإرهاب، وذات الأسلوب القمعي الذي حصل في الأنبار طبقّه ضد المعتصمين في مدينة الحويجة التابعة لكركوك حيث نفذ مجزرة شرسة ضدهم راح ضحيتها 54 شخصا ومئات الجرحى أمام أنظار ممثل الأمم المتحدة آنذاك مارتن كوبلر.

حين تشتعل مفاعيل الثورة فمن الصعب تعطيلها وإخمادها لأنها تختزن كل ما عاناه شعب العراق خلال الست عشرة سنة الماضية، وكانت الاستشارات العمياء من بعض المفكرين الشيعة لحكامهم، بأن تتم عملية تقطيع بنيوية وسياسية وأمنية للثورة الجديدة، في مقدمة خطواتها استبعاد الحركة الجديدة من عمقها الثوري الشعبي وحصرها بالمطلبية الإصلاحية، فقدم هؤلاء نصائح ببقاء حكومة عادل عبدالمهدي رغم تورطها في حماية القتلة وتشجيعهم، وحين فشلوا لعبوا على أقبح دور وهو التشهير بشباب الاعتصامات بأوصاف لا ترقى إلى مستوى من يدعي الفكر السياسي الشيعي.

وحين فشل دور الميليشيات المسلحة الإيرانية في قتل الشباب بمختلف وسائل القتل ابتداء من القنص الفردي إلى القتل والاختطاف، تحمل هذه المسؤولية الأمنية مقتدى الصدر رغم خلافاته الشخصية مع باقي الزعامات الشيعية في انتقالاته المثيرة بين دعم الثوار ثم الانقلاب عليهم عبر أنصاره من أصحاب القبعات الزرقاء، بهدف عدم السماح للثورة بالانتقال إلى مرحلة الاستحقاقات السياسية في التغيير ومصادرتها.

وكانت المراهنة الموصى بها إيرانيا هي اختراق صفوف الثورة باستغلال عفويتها وسلميتها وعدم وجود قيادة سياسية لها. وفقدان الثورة لهذه المواصفات لا شك أنه يشكل عنصر ضعف، ذلك أن الثوار يواجهون خصما شرسا لا يتردد في استخدام كل الوسائل لإخماد ثورتهم.

كان الاختراق عرضيا من منتسبي الصدر رغم مشاركتهم الوجدانية مع إخوتهم لكن بعضهم ينقادون بصورة عمياء لتعليمات سيدهم، فيما خرج أكثر القادة قربا من الصدر عن طاعته وانضموا إلى صفوف الثوار. لكن الأخطر هو بروز بعض الأسماء على منصات الاعتصام التي شحنت المتظاهرين، لكنها أخذت تشتغل لحسابها الخاص في جني المكاسب الذاتية في منتصف الطريق والخروج عن مسار الثورة، مثلما قام به الناشط علاء الركابي في مدينة الناصرية حيث تخلى عنه الثوار ولفظوه من صفوفهم بعد ادعائه تمثيلهم في مفاوضات مع رئيس الحكومة المكلف كان هدفها الحصول على مكاسب شخصية.

المرحلة الحالية ليست سهلة وقد تؤدي العفوية وعدم التنظيم إلى إنهاء الثورة. وأهم ما على الثوار القيام به هو الوصول إلى الاتفاق على عقد اجتماع تداولي والوصول إلى تشكيل قيادة موحدة تلتزم ببرنامج سياسي مرحلي للثورة، وقيام تشكيلات تنظيمية قيادية تدير مهمات العمل السياسي والإعلامي يحافظون من خلالها على وحدتهم وبرامجهم وأساليب حواراتهم مع السلطة والآخرين، ولإبعاد احتمالات العبث من قبل بعض اللاعبين خصوصا المدعين والمتحدثين باسم الثوار من قبل بعض السياسيين.

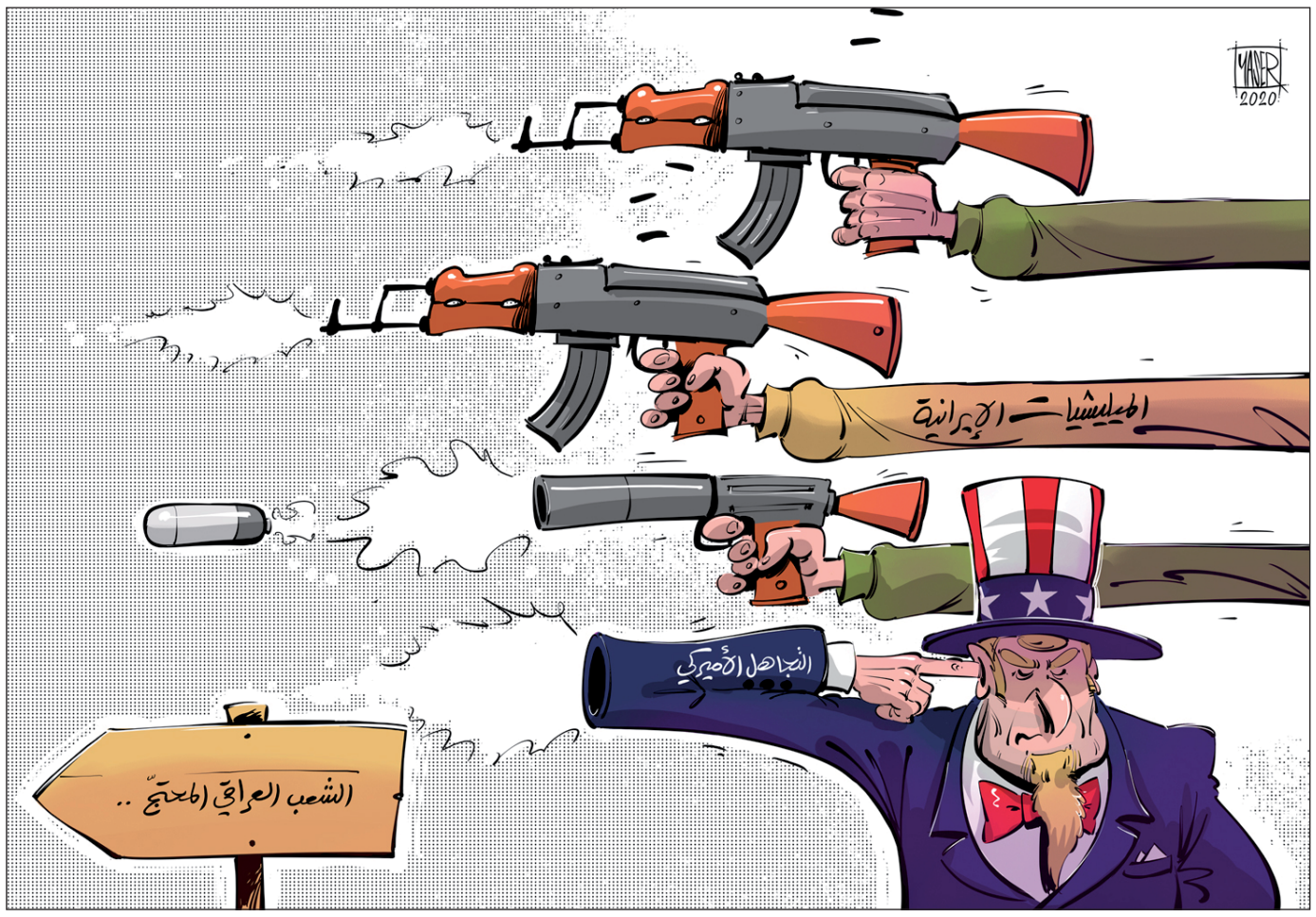

محمد علاوي.. من أين وإلى أين؟

إبراهيم الزبيدي
كاتب عراقي

من استمع إلى تعهدات صهر مقتدى الصدر المنصب رئيسا للوزراء، محمد توفيق علاوي، قد يجمح به الخيال فيخطر على باله أن العراق، على يديّ هذا العلاوي بعد تنصيبه، سينام ليلة واحدة فقط ليفيق صباحا وهو ألمانيا جديدة، أو سويسرا أخرى، بلا مفخخات ولا طائفية ولا محاصصة ولا عمولات ولا صفقات، وأن المواطن العراقي غارق في الحرية والكرامة والتساوي في فرص العمل وأمام القانون، ولا تمييز، لا حكوميا ولا شعبيا، بين عضو في حزب إسلامي حاكم أو ميليشيا، وبين مواطن ليس عضوا في حزب أو ميليشيا، وأن أهالي شهداء تشرين سيُنصفون ويُكرمون، والجرحى سيعالجون، والمخطوفون والمعتقلون سيظهرون، وسيأخذون حقوقهم كاملة، وأن المهجرين والمُغرَّبين، داخل الوطن وخارجه، سيعودون إلى ديارهم آمنين وسيُعوضون، والسجون ستفرغ من ساكنيها الذين مكث بعضهم سنوات عديدة دون محاكمة، والفساد سيختفي، ونوري المالكي وهادي العامري وقيس الخزعلي ومقتدى الصدر وأقاربهم ومحاسيبهم سوف يساقون إلى ساحات القضاء العادل المستقل، بعد أن أصبح القانون هو الآمر الناهي، ولا كبير عليه ولا صغير.

والحقيقة أن هذه الأحلام الوردية الجميلة التي أمطرها محمد علاوي، بكرم كبير، على المتظاهرين بعيدة عنهم وعن غيرهم من العراقيين، "بُعدَ اللَبَن عن وجه مرزوق" كما يقول المثل العراقي.

طبعا، ومقدما، نتمنى أن يكون هذا العلاوي بطلا وطنيا حقيقيا مغسولا من كل سوء، ومُتحررا برجولة نادرة هذه الأيام من كل تبعية ووصاية، فيدخل التاريخ العراقي إلى جانب أبطاله الميامين، عبدالمحسن السعدون وفيصل الأول وجعفر أبي التمن ومحمد رضا الشبيبي ومحمد الصدر وفاضل الجمالي وعبدالكريم قاسم وعبدالرحمن عارف، وغيرهم الآخرين الكثيرين، فيصبح حبيب الشعب، وزعيمه الأوحد الجديد.

ولعل أكبر أخطائه وأخطرها وأكثرها استخفافا بعقول العراقيين، إضافة لخطيئة قبوله هذا الترشيح المغشوش، هو خطابُه الذي جعل فيه النهر مَرَقا وأشجار الغابة معالق، حسب المثل الشعبي العراقي القديم "الشط مرق والزور خواشيك".

فإذا كان صادقا في عزمه على تنفيذ جميع هذه الوعود الأكبر منه ومن الذين عيّنوه فهو لن يكون إلا واحدا إما مختلا وإما مصابا بألزهايمر، وإما منفصم الشخصية وسابحا في أحلام اليقظة، وإما محتالا أشِرا عنيدا يتعمد خداع الشعب المنتفض. وهو في جميع هذه الحالات مرفوض سلفا، ولن يمر ترشيحه بسلام.

ويكفي أن مقتدى الصدر، وهو شقيق زوج ابنته، هو الذي استخدم العصي والمسدسات لفرض ترشيحه على جماهير ساحة التحرير ببغداد، بقوة السلاح وقلة الأدب والوطنية والضمير، وتآمر مع شقيقاته "الميليشيات الوقحة" الإيرانية للاعتداء على المتظاهرين في المحافظات الأخرى.

وجدلا نفترض أن محمد علاوي مخلص وصادق ومصمم على الوفاء بوعوده، وخاصة في ما يتعلق منها بالمجرمين الذين سفكوا دماء شباب الانتفاضة، ثم أجرى فور تنصيبه، تحقيقات جادة وعادلة، ثم تبين له أن الذين ارتكبوا جرائم القتل والاختطاف والاغتيال هم مجندو بدر أو حزب الله أو العصائب أوالصدريون هل بإمكانه أن يحيلهم إلى القضاء؟

الخلاصة هي أن شيئا جادا لن يتغير في العراق الإيراني الأميركي، ما دام السلاح ليس في أيدي الدولة، وما دامت الدولة في أيدي قادة الميليشيات، والميليشيات في يد «المجاهد» إسماعيل قاآني

ثم إنه وعد المتظاهرين بمحاسبة الفاسدين. ترى لو اكتشف أن أكبر هؤلاء الفاسدين وأخطرهم هو نوري المالكي أو هادي العامري أو قيس الخزعلي أو مقتدى، أو كبار أعوانهم، فهل في إمكانه أن يأمر باعتقالهم، ثم يُطاع؟

وحتى لو أصدر قانون الانتخابات الجديد الذي يريده المتظاهرون، وحتى لو أجرى انتخابات مبكرة، فمن يضمن أن تحقق هذه الانتخابات ذلك التغيير الحقيقي والنزيه والجدي المنتظر والذي يمكن أن يعيد هؤلاء المتظاهرين إلى بيوتهم وهم راضون وآمنون ولا خوف عليهم من اختطاف أو اعتقال أو اغتيال؟

فحتى لو جرت الانتخابات المبكرة بإشراف دولي حقيقي وجاد، فإن أحدا لن يتوقع أن ترسل الأمم المتحدة والدول المحايدة الأخرى للعراقيين مليونا من المراقبين، فتضع على كل صندوق اقتراع واحد مراقبا واحدا يمنع أصحاب المسدسات والبنادق والمدافع والمتفجرات الميليشياوية من انتزاعه منه، وملئه بما يشاؤون.

وستكون النتيجة هي ذاتها التي كانت في انتخابات 2005 و2010 و2014 و2018، وسيأتي البرلمان القادم أيضا ملكا من أملاك هادي العامري ومقتدى الصدر ونوري المالكي وحزب مسعود بارزاني وحزب جلال طالباني وأسامة النجيفي وإياد علاوي ومحمد الحلبوسي. و"تيتي تيتي مثل ما رحت جيتي".

والخلاصة هي أن شيئا جادا وحقيقيا لن يتغير في العراق الإيراني الأميركي، أبدا أبدا، ما دام السلاح ليس بأيدي الدولة، وما دامت الدولة بأيدي قادة الميليشيات، والميليشيات بيد "المجاهد" إسماعيل قاآني، خليفة قاسم سليماني. فلن يقدر على نزع سلاح القتلة والنصابين ووكلاء المحتل سوى هتلر أو موسوليني أو صدام حسين أو طرزان.

ومحمد توفيق علاوي المسكين، الصغير الفقير والعبد المأمور، لم يكن يوما ولن يكون، هتلر أو موسوليني أو صدام حسين، ولا طرزان. ومن هنا تبدأ الحكاية ولن تنتهي.

لو أن أميركا تراجع سياستها في العراق

فاروق يوسف
كاتب عراقي

هناك عنف منظم تتم ممارسته من أجل إجهاض الاحتجاجات في العراق. ليس من الصعب الاهتداء إلى الجهة التي تشرف على تنظيم ذلك العنف وهي إيران، الطرف الوحيد المستفيد من استمرار الأوضاع السياسية الرثة في العراق على ما هي عليه.

لقد وظفت إيران كل أذرعها من أجل كسر إرادة الشعب العراقي وتعميم حالة اليأس بين صفوف الشعب العراقي كما لو أن أي شيء لن يتغير إلا عن طريق تسوية أميركية – إيرانية ستكون معلقة هذه المرة، وهو ما يرفضه المحتجون في الساحات.

ولأن الولايات المتحدة تُبدي امتناعا لافتا عن التدخل في ما يُسمى مجازا الشأن العراقي، فإن إيران هي الجهة الوحيدة التي لا تزال تملك القدرة على الحركة على الساحة العراقية من غير أن تشعر أن هناك أي نوع من المساءلة سيكون عليها أن تواجهها في ما ترتكبه من جرائم بحق الشعب العراقي الذي أعلن وبشكل واضح عن رفضه لهيمنتها.

العنف الذي تمارسه إيران في العراق يبدو كما لو أنه مقبول من قبل الولايات المتحدة. ذلك ما يلقي ظلالا من الشك على مصداقية العقوبات التي تفرضها الولايات المتحدة على إيران. فهل كانت تلك العقوبات لتدجين إيران من غير الإضرار بمشروعها التوسعي، أم أنها تمثل مسعى جادا لتحجيمها واحتوائها وإنهاء هيمنتها على المنطقة؟

الخطأ الذي ترتكبه الولايات المتحدة يكمن في أنها لا تثق بالمحتجين ومن خلالهم بالشعب العراقي الذي تدين له بالاعتذار. الولايات المتحدة لا تثق بالعراقيين لأنها لا تريد أن تكون موضع لوم. تلك علاقة لا تؤسس لمستقبل حسن. فالولايات المتحدة بعد أن دمرت العراق لا ترغب في استرضاء شعبه. ذلك ما يمنح إيران فرصة مريحة لملء الفراغ السياسي وإن جرى ذلك عن طريق العنف. فهل يمكن القول إن الولايات المتحدة غير راغبة في وقوع التغيير في العراق لأنها لا تثق بالشارع العراقي؟

شيء من هذا القبيل قد يؤدي إلى نتائج إيجابية على مستوى استقلالية الاحتجاجات وحرية المحتجين في تكريس مطالبهم بعيدا عن الإملاءات الخارجية، غير أنه في الوقت نفسه يجعلهم من غير سند عالمي واضح، وهو ما يعرّضهم لخطر العنف الإيراني بشكل مباشر.

سيكون من الصعب القبول بنظرية أن الولايات المتحدة قد تخلّت عن مصالحها في العراق، وهي في طريقها إلى أن تستسلم كليا لإيران في العراق من خلال قيامها بإخراج قواتها من البلد الذي لم تبق فيه حجرا على حجر.

هزيمة من ذلك النوع لا يمكن توقع حدوثها في ظل اهتزاز الهيمنة الإيرانية على العراق بسبب الاحتجاجات الشعبية، غير أن ما هو متوقع أن تستمر الولايات المتحدة في عدم اكتراثها لمصير الشعب العراقي. ذلك السلوك العبثي سيضر بمصالح الولايات المتحدة لاحقا.

فإذا كان المحتجون غير راغبين في المرحلة الحالية في رفع شعارات معادية لإيران وأميركا في الوقت نفسه، فليس مستبعدا أن يتم تحميل الولايات المتحدة مسؤولية تفاقم القمع والعنف الإيرانيين ضد المحتجين. وهو ما قد يؤدي إلى انتشار حالة من النقمة على الولايات المتحدة بين صفوف الشعب العراقي. وذلك ما تسعى إليه إيران.

ترتكب الولايات المتحدة خطأ بشعا في حق العراقيين من خلال صمتها على ما يلحق بهم من أذى، مصدره مسعى إيران إلى تثبيت الأمر الواقع على حساب الحقيقة التي يناضل العراقيون من أجلها. حقيقة البلد الذي تصر الولايات المتحدة على تسليمه للضياع من خلال إلحاقه بنظام الملالي الذي تعلن على الملأ أنها تسعى إلى احتوائه وتهذيب سلوكه.

الولايات المتحدة في حاجة إلى أن تراجع سياستها في العراق. من غير ذلك فإنها ستفقد العراق إلى الأبد.